

Together for humanity
Ensemble pour l'humanité
Juntos por la humanidad
معاً من أجل الإنسانية



مجلس المندوبين/٢٠٠٧
CD/07/7.1
الأصل: بالإنكليزية
لاتخاذ قرار

مجلس المندوبين الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا
٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

تقرير عن استراتيجية الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

ومشروع قرار

وثيقة أعدتها اللجنة الدائمة
بالتشاور مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر
والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

قائمة المحتويات

الصفحة		
٢	موجز	
٣	مقدمة	أولاً
٤	العمل الجاري بشأن "المهمة الرابعة" والتوصيات	ثانياً
	الملحق: شكل جديد لنموذج وثيقة القرارات	
٩	تنفيذ استراتيجية الحركة من قبل الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية وأمانة الاتحاد الدولي: <u>الاستنتاجات</u>	ثالثاً
١٩	مشروع قرار بشأن استراتيجية الحركة	
	<u>أنظر أيضاً الوثيقتين المنفصلتين:</u>	

وثيقة مجلس المندوبين/٧/٧-٢ - دراسة بشأن المسائل التشغيلية والتجارية وسائر المسائل غير التشغيلية التي تعنى باستخدام الشارات (المهمة العاشرة)، أعدتها اللجنة الدولية بالتشاور مع الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية

وثيقة مجلس المندوبين/٧/٧-٣ - تقرير اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية (المهمة الثالثة)

موجز

في تحليل اللجنة الدائمة لتقارير التنفيذ المتعلقة باستراتيجية الحركة، نوهت بسير العمل قدماً تنفيذاً للمهام العشر جميعاً وبالتطورات الإيجابية المرصودة التي يدل عليها العمل الشامل الجاري بشأن مسائل مثل الدور المساعد للجمعيات الوطنية، والإرشادات للعمل مع الأطراف السياسية والعسكرية، والدراسة التي تم الاضطلاع بها مؤخراً للاستخدام التجاري للشارات. كما لاحظت اللجنة الدائمة أن الاستراتيجية ألهمت إيجابياً التخطيط في سياقات استراتيجية و/أو تشغيلية أخرى. ولا يزال يُنظر إلى المهام العشر باعتبارها ذات صلة، الأمر الذي يعزز ما يستند إليها من تحليل لمجالات رئيسية من مجالات التعاون ضمن الحركة.

وثمة مجالان محدّدان من مجالات العمل يستحقان عناية خاصة: رغم التحسينات الواضحة التي طرأت على التنسيق بين المكونات، مثل تنشيط تنفيذ اتفاق أشبيلية وتدابيره التكميلية، فإن مسألة التعاون في بناء القدرات تقتضي مزيداً من العناية. إن نهج الحركة، الذي دعت إليه المهمة الأولى، الكفيل بتوفير مفهوم مشترك لبناء القدرات على مستوى الحركة ككل تلتزم به جميع المكونات وتمتثل له، من شأنه أن ينتفع من العمل الإضافي المنصب حول التعريفات وسبل معالجة المسائل المتعلقة ببناء القدرات في ظل قيادة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي).

ويتصل المجال الثاني بالمسائل المتعلقة بالنزاهة والاستقامة، والتي لا يزال عدد كبير من الجمعيات الوطنية يفيد عن مواجهة مشكلات بشأنها. إن وضع سياسة وآليات وأدوات ونهج للاتحاد قد ولد المزيد من الوعي والقدرة على تناول المسائل المتعلقة بالنزاهة والاستقامة. وإضافة إلى ذلك، قام عدد متزايد من الجمعيات الوطنية باستعراض نظمه الأساسية بغية تلبية المتطلبات الدنيا. بيد أننا نظل بعيدين للغاية عن تحقيق الهدف المتمثل في قيام كل الجمعيات الوطنية بالنظر في نظمها الأساسية وفي النصوص القانونية ذات الصلة قبل حلول العام ٢٠١٠، وهو ما يعرّض الكثير منها لخطر مواجهة مشكلات تتصل بحماية الكيان والنزاهة والاستقامة في المستقبل.

ويبدو أن ثمة رؤية مفادها أن الاستراتيجية تُعد بالأساس إطاراً للجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي. والحاجة قائمة إلى اتخاذ تدابير من شأنها زيادة ارتباط الجمعيات الوطنية بالاستراتيجية. ومن بين ٦٢ جمعية وطنية أجابت على استبيان التقييم الذاتي، تقدّر ٣٧ جمعية فهمها للاستراتيجية بأنه متوسط، بينما تراه ١٥ جمعية قوياً وعشر جمعيات ضعيفاً. إن الجمعيات الوطنية هي القوة الحيوية للحركة وتضطلع بدور حاسم في تعزيز وتوثيق عرى التعاون بين جميع المكونات.

وبشأن رصد أنشطة التنفيذ ضمن الجمعيات الوطنية، تستحق الآليات القائمة العناية، بقيادة الاتحاد الدولي، على النحو الكفيل بتوفير صورة أكثر شمولاً عن عمل الجمعيات الوطنية ورؤيتها للاستراتيجية.

وتبرز اللجنة الدائمة أيضاً العمل الجاري بشأن تنفيذ المهمة الرابعة. وبينما تقدّم توصياتها بخصوص ما يتعين تنفيذه على الفور، تقر اللجنة الدائمة أيضاً بالحاجة إلى المزيد من العمل بشأن القضايا طويلة الأجل. وسوف يتعين إدراج هذه القضايا على جدول أعمال اللجنة المقبلة.

وأخيراً، ترحب اللجنة الدائمة بالدراسة الهامة التي أجرتها اللجنة الدولية حول الاستخدام التجاري للشارة، والتي تم الاضطلاع بها في ظل تعاون واسع مع الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية.

تقرير عن استراتيجية الحركة الدولية للمصليب الأحمر والهلال الأحمر

١- المقدمة ونطاق القرار رقم ٦

اعتمد مجلس المندوبين عام ٢٠٠١ الاستراتيجية الأولى من أجل الحركة الدولية للمصليب الأحمر والهلال الأحمر (استراتيجية الحركة أو الاستراتيجية). وقد تلقت اجتماعات مجلس المندوبين منذ ذلك الوقت تقارير بشأن تنفيذ الاستراتيجية من قِبَل اللجنة الدولية وأمانة الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية. واعتمد مجلس المندوبين عام ٢٠٠٥ تحديثاً للاستراتيجية يمكن تلخيص جوانبه على النحو التالي:

- ظلت الأهداف الاستراتيجية الثلاثة بلا تغيير حيث ترمي إلى تعزيز فعالية وكفاءة التفاعل بين المكونات وتقوية حركة المصليب الأحمر والهلال الأحمر ككل؛
- على حين أن بعض المهام السبع عشرة الأصلية قد تم إنجازها، فإن تحقيق أغلب المهام يقتضي بذل جهود مستمرة. وقد جمعت النسخة المحدثة من الاستراتيجية ما بين عدة مهام، وهو ما خفض عدد المهام إلى عشر؛
- وبالتالي، فقد انخفض أيضاً عدد النتائج المتوقعة ونقاط التنفيذ؛
- تم إيلاء عناية أكبر لدور الجمعيات الوطنية في التنفيذ. وتمثل الجمعيات الوطنية ومتطوعيها القوة الحيوية للحركة. وقد أضافت الاستراتيجية المحدثة تشديداً على الجمعيات الوطنية والمتوقع منها.

وظل الغرض الشامل لاستراتيجية الحركة بلا تغيير: "بناء عملية دينامية للتفكير الاستراتيجي" ضمن الحركة يتمثل هدفها الكلي في تحسين التنسيق بين المكونات ومع الشركاء الخارجيين بما يكفل كفاءة العمل وفعاليتها. إن الأمر يتصل بتحديد 'كيف' ينبغي أن نعمل لكي نصبح أقوى سوية.

وفي قراره رقم ٦، فإن مجلس المندوبين عام ٢٠٠٥

◀ اعتمد استراتيجية الحركة الدولية للمصليب الأحمر والهلال الأحمر في نصها المحدث الذي يحل محل النص الذي اعتمد عام ٢٠٠١؛

◀ دعا جميع مكونات الحركة إلى إعطاء الأولوية لتنفيذ المهام العشر ضمن مهل زمنية محددة، والتعريف بالاستراتيجية المحدثة والتشجيع على مواصلة الحوار الاستراتيجي داخل الحركة؛

◀ طلب من اللجنة الدائمة إنشاء آلية تنظر، بالتشاور مع جميع مكونات الحركة، في تنفيذ المهمة الرابعة من استراتيجية الحركة بهدف تأمين استعراض التنظيم الكامل لمندوبات الحركة وصياغة التوصيات بشأن الحد من التعقيدات غير الضرورية وتحسين الفعالية، ورفع نتائج الاستعراض والتوصيات إلى مجلس المندوبين عام ٢٠٠٧؛

◀ دعا الاتحاد الدولي واللجنة الدولية واللجنة الدائمة إلى رصد تنفيذ الاستراتيجية المحدثة ورفع تقرير إلى مجلس المندوبين عام ٢٠٠٧ حول ما تراه من استنتاجات مبنية على تقارير التنفيذ التي تقدمها مكونات الحركة، إلى جانب التوصيات ذات الصلة وفقاً للضرورة؛

أوصى كذلك بتوزيع الاستراتيجية المحدثة للحركة على الدول الأعضاء والمراقبين المدعويين إلى المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر وتقديمها مرفقة بتقرير الرصد إلى المؤتمر الدولي الذي سينعقد عام ٢٠٠٧.

ويتضمن هذا التقرير الموحد المرفوع إلى مجلس المندوبين لعام ٢٠٠٧ جزأين:

أ- تقرير عن العمل الجاري بشأن المهمة الرابعة من قِبَل اللجنة الدائمة؛

ب- تنفيذ الاستراتيجية من جانب الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية وأمانة الاتحاد الدولي؛

أنظر أيضاً التقريرين

أ- وثيقة مجلس المندوبين/٧/٧-٢ - دراسة بشأن المسائل التشغيلية والتجارية وسائر المسائل غير التشغيلية التي تعنى باستخدام الشارات (المهمة العاشرة)، أعدتها اللجنة الدولية بالتشاور مع الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية

ب- وثيقة مجلس المندوبين/٧/٧-٣ - تقرير اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية (المهمة الثالثة)

ثانياً- العمل الجاري بشأن "المهمة الرابعة"

المهمة الرابعة

تعزيز الحوار والمشاورات داخل الحركة عن طريق الاستخدام الأفضل للمنتديات القائمة وتحسين تنسيق برامج الاجتماعات الدستورية وغيرها من الاجتماعات

١-٢ المهام والتفويض

استناداً إلى ما تضمنه القرار رقم ٦ المقتبس أعلاه بخصوص العمل الجاري بشأن 'المهمة الرابعة' - تأمين استعراض التنظيم الكامل لمنتديات الحركة وصياغة التوصيات بشأن الحد من التعقيدات غير الضرورية وتحسين الفعالية، ورفع نتائج الاستعراض والتوصيات إلى مجلس المندوبين عام ٢٠٠٧ - فقد استهلته اللجنة الدائمة عملاً يرمي إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز ورصد تنفيذ الاستراتيجية؛
- تطوير العمل بشأن المهمتين الرابعة والثامنة على وجه الخصوص؛
- العمل على تحقيق أي مهام أخرى تقتضي إيلاء عناية خاصة من قِبَل اللجنة الدائمة ووضع مهل زمنية وتحديد المسؤوليات الرئيسية عن تنفيذ استراتيجية الحركة.

قاد الأستاذ الدكتور فريدي كاروب بدرسون العمل الجاري بشأن المهمة الرابعة بمساعدة أمانة اللجنة الدائمة وبمشاركة السيد جون- لوك بلونديل من اللجنة الدولية والسيد لوك في فيفر (الذي حلت محله لاحقاً السيدة مليكة آيت محمد- بارنت) من الاتحاد الدولي ونائب رئيس الاتحاد الدولي السيد ناداتيرو كونوي. إن المسائل المركزية المتصلة بالمهمة الثامنة ترتبط بشكل غير مباشر بالعمل الجاري تنفيذاً للمهمة الرابعة ولكن لا تزال الحاجة القائمة إلى تناولها تحديداً.

وخلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، حدّد الفريق المهل الزمنية والوظائف الرائدة بشأن المهام ونقاط تنفيذ الاستراتيجية على النحو الذي طلبته اللجنة الدائمة وقرار مجلس المندوبين. وقد تضمنت الاستراتيجيات المطبوعة التي تم توزيعها على كل الجمعيات الوطنية تلك المهل الزمنية والوظائف الرائدة.

وتم تعريف مفهوم الريادة على النحو التالي: "تعزّز المؤسسات الرائدة تنفيذ نقاط التنفيذ بالتنسيق والتشاور مع المكونات الأخرى. وتشمل الريادة أيضاً تحديد النتائج المتوقعة من نقاط التنفيذ".

وللأغراض المحدّدة لعملها بشأن المهمة الرابعة، استخدمت اللجنة الدائمة التعريف التالي لـ"منتديات الحركة":

منتديات الحركة هي جميع الاجتماعات الدولية المنعقدة ضمن الحركة بشأن المسائل المتصلة بالسياسات، بما في ذلك الاجتماعات المعنية بالمسائل التشغيلية إذا كانت تتصل بالسياسات. وقد تكون مثل هذه الاجتماعات دستورية أو غير دستورية.

وتتولى اللجنة الدائمة الريادة بشأن المهمة الرابعة بوصفها الجهة الشاملة لجميع مكونات الحركة والتي تشغل من ثم موقعاً مواتياً للغاية لتحليل 'الصورة الكاملة' للتحديات المتعلقة بعملها؛ وتلك أيضاً هي المهمة المشار إليها في وظائفها الدستورية.

تناول الفريق العمل على مرحلتين:

- الأجل القصير حيث تمثل الهدف في اتخاذ تدابير فورية من شأنها إدخال تحسينات في إطار الهيكل الحالي والمنتديات القائمة (بحلول عام ٢٠٠٧)
- القضايا طويلة الأجل المتصلة بمسائل جوهرية أكثر ربما تتضمن تغييرات دستورية.

وفقاً لما ورد أعلاه وبناء على نصح اللجنة الدائمة، ركّز الفريق في البداية على كيفية تحسين عملية الإعداد للاجتماعات القائمة وسير هذه الاجتماعات في إطار النظم الأساسية والقواعد الحالية.

واسترشد العمل بهدفين:

- مطلب زيادة فعالية الاجتماعات وتحسين التفاعل والاستمرارية بين مختلف الاجتماعات ضمن الحركة
- تقوية انخراط الجمعيات الوطنية في عمليات الإعداد للاجتماعات ضمن الحركة وفي المناقشات الجارية خلالها وفي متابعتها.

تضمنت المنهجية المستخدمة إجراء المقابلات مع شخصيات الحركة السابقة والحالية من جميع المناطق. كما قدم الأعضاء أوراق تفكير فردية واستكشف الفريق تلك الأوراق ونتائج المقابلات - الاستنتاجات، والآراء، والتعليقات التفسيرية المفيدة واقتراحات التغيير.

٢-٢ التوصيات

تعرض اللجنة الدائمة التوصيات التالية، التي تطرحها للتنفيذ دون أي تغييرات دستورية رسمية أو غيرها من التغييرات:

ألف - زيادة فعالية الاجتماعات وتحسين التفاعل والاستمرارية بين مختلف الاجتماعات ضمن الحركة

من أجل تحسين الفعالية

- ١- توضيح دور الاجتماع والغرض من انعقاده والتفويض الممنوح له لجميع المشاركين عند مرحلة مبكرة على نحو ملائم، من حيث توقيت الدعوة إلى عقد الاجتماع وإلى حضوره مثلاً؛
- ٢- التخطيط المسبق لكل اجتماع يجب أن يشمل تعريف النجاح والفعالية على شكل أهداف واضحة ونتائج متوقعة. ويشمل ذلك جميع اجتماعات/مؤتمرات الحركة الدستورية مثل المؤتمر الدولي ومجلس المندوبين والهيئة العامة للاتحاد الدولي؛
- ٣- ينبغي أن يكون جدول الأعمال مركزاً مع الاقتصار على السعي لاتخاذ عدد محدود من القرارات مع احترام المتطلبات الدستورية. وينبغي إيلاء تركيز أكبر على المناقشات. وعند انتقاء المسائل التي يدور حولها النقاش والجدال، فإنه يوصى باعتماد توجهه مستقبلي.
- ٤- ينبغي أن يحدّد جدول الأعمال بنوداً
 - (١) للنقاش واتخاذ قرار
 - (٢) للنقاش/التوجيه فقط
 - (٣) للإعلام فقط
- ٥- ينبغي أن يكون هناك تحول إرادي بعيداً عن تقارير المتابعة 'التلقائية' المقدمة للاجتماع اللاحق؛ فالقرارات التي تحتاج أيضاً إلى العناية في الاجتماع المقبل هي وحدها التي ينبغي أن تكون موضع مثل هذه التقارير^١؛
- ٦- ينبغي أن تكون جداول الأعمال المشروحة هي ممارسة جيدة معمول بها في كل الاجتماعات وأن تشمل الأهداف والنتائج المتوقعة؛
- ٧- ينبغي ترتيب بنود جدول الأعمال حسب الأولويات (١-٣) بحيث يشار إلى الأهمية ويتم اجتذاب المزيد من الانتباه؛
- ٨- الاستخدام الأفضل للتكنولوجيا في تقاسم الوثائق لصالح شحذ الوعي بالأثر البيئي لاجتماعات الحركة؛
- ٩- رغم أن توافق الآراء ينبغي أن يظل الطريقة المنشودة لاعتماد القرارات، فإنه لا ينبغي استبعاد التصويت حينما يكون ضرورياً لتذليل طريق مسدود بشأن مسائل هامة مطروحة لاتخاذ قرار بشأنها.

^١ طُرحت هذه النقطة بالفعل في اجتماعات مجلس المندوبين

من أجل تحسين المتابعة

١٠- ينبغي على المكوّن المسؤول (اللجنة الدولية/الاتحاد الدولي/الجمعية الوطنية) عن الرصد والإفادة بالتقارير بشأن أهداف وأغراض القرارات المتخذة أن يُعلم الأطراف المعنية بكيفية القيام بذلك؛

١١- ينبغي تيسير شكل القرارات ولغتها، من خلال الابتعاد عن "لغة الأمم المتحدة" وشكل القرارات، واستخدام لغة واضحة ومباشرة توضح ما يستتبعه القرار وما هو متوقع من المكونات بشأن التنفيذ والمتابعة؛ (تم صياغة 'نموذج' وثيقة القرارات المتعلقة بالاستراتيجية وفقاً لذلك بغية إثارة ردود الفعل)

١٢- يقوم منظّمو أي اجتماع بعينه بإعداد محضر موجز قصير فوري بالقرارات المتخذة أو التوصيات المعتمدة لتيسير عملية تلقي الأصداء 'الطازجة' من الجمعيات الوطنية أي من قبل أجهزة حكم /م وظيفي الجمعيات الوطنية مثلاً.

باء- انخراط الجمعيات الوطنية في عمليات الإعداد للاجتماعات والمناقشات داخلها ومتابعتها ضمن الحركة

من أجل تحسين التخطيط القائم على المشاركة على النحو الكفيل بتحسين التشاور والحوار قبل الاجتماعات والمؤتمرات، فإنه يوصى بما يلي:

١٣- زيادة انخراط اللجنة الدولية واللجنة الدائمة في المرحلة التحضيرية للمؤتمرات والاجتماعات الإقليمية، الدستورية منها وغير الدستورية؛

١٤- إشراك الشبكات غير الرسمية وتلك المعنية بمواضيع (مثل الشبكة الإقليمية الأوروبية المعنية بمرض الإيدز' والإسعافات الأولية' والمجموعة الأوروبية للدعم القانوني) والاجتماعات والمؤتمرات دون الإقليمية غير الدستورية بغرض إسداء النصح وتغذية عملية التخطيط للاجتماعات الدستورية والمؤتمرات الإقليمية للحركة / أو غيرها من الاجتماعات الرامية إلى إبراز الموضوعات والمسائل التي تحظى بالأولوية لدى الجمعيات الوطنية؛

١٥- إسهام المؤتمرات الإقليمية في إعداد الاجتماعات الدستورية للحركة على الصعيد العالمي من حيث القضايا والمضامين، وقيامها بتفسير/تكييف القرارات العالمية لكي يتسنى تنفيذها في سياقاتها الإقليمية؛

١٦- ارتكاز التخطيط للمؤتمرات والاجتماعات الإقليمية على الجمعيات الوطنية في المنطقة بحيث يتسنى تحقيق الشعور بالارتباط، وذلك بدعم ومشاركة اللجنة الدولية والاتحاد الدولي على الصعيد الإقليمي أو على مستوى المقر في جنيف؛

١٧- تطبيق الاستخدام الأفضل للتكنولوجيا أيضاً على مختلف فرق العمل الاستشارية - مثل عمليات التشاور باستخدام شبكة الإنترنت على نحو يتيح تلقي الأصداء والتعليقات على الخطط، وعقد مؤتمرات عبر الفيديو، وتشجيع المبادرات التي تستخدم الاتصالات الإلكترونية غير الرسمية؛

١٨- ورود الوثائق إلى الجمعيات الوطنية في توقيت مناسب وبصيغة ملائمة ووجيزة وواضحة.

يُقدّم التعامّل مع المسائل طويلة الأجل التي طرأت في خضم عمل اللجنة الدائمة على مدى السنوات الأربع المقبلة في ظل العمل المستمر مع مراعاة التطورات الأخيرة. كما يُقدّم أن يطلب مجلس المندوبين من اللجنة الدائمة المقبلة الاستمرار في العمل بشأن المهمة الرابعة حسبما ترتب عليه ملانما، على أن يشمل هذا العمل، مع ذلك، تعريف المسائل التي ينبغي تحليلها والتشاور مع الجمعيات الوطنية. وقد يشمل مثل هذا العمل، ضمن أمور أخرى، ما يلي:

◀ استعراض الاجتماعات القائمة من حيث المضمون والوتيرة والتفويضات؛ وتقييمها من حيث النتائج المتعلقة بالاستراتيجيات والأولويات الراهنة ومن حيث فعالية التكلفة؛ وتحليل الرغبة وجدوى التفاعل الأوثق بين الهيئة العامة للاتحاد الدولي ومجلس المندوبين، وعملية اتخاذ القرارات مع الأخذ في الاعتبار بالتفويضات الخاصة لمختلف المكونات؛

◀ تطوير المبادئ التوجيهية لأهداف الحركة والتوقعات المتعلقة بالمؤتمر الدولي؛ ما هي المسائل الاستراتيجية بالنسبة للحركة التي ينبغي استخدام المؤتمر الدولي بشأنها؟

ثالثاً- تنفيذ استراتيجية الحركة من قِبَل الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية وأمانة الاتحاد الدولي

الاستنتاجات الرئيسية

يعتمد هذا التقرير الموجز على تقارير التنفيذ الواردة من اللجنة الدولية وأمانة الاتحاد الدولي. أما المعلومات بشأن أنشطة التنفيذ التي تضطلع بها الجمعيات الوطنية، فتستند إلى التقييم الذاتي للجمعيات الوطنية، وهو ما قد لا يعكس بالضرورة الصورة الكاملة لعمل الجمعيات الوطنية وإنجازاتها فيما يخص الاستراتيجية.

وستتوفر التقارير فرادى إبان انعقاد مجلس المندوبين عند الطلب.

ولأغراض الإيجاز، يركّز هذا التقرير الموجز على التطورات الجارية منذ انعقاد مجلس المندوبين عام ٢٠٠٥. ويتبع التقرير بنية الاستراتيجية ذاتها، حيث يتم تجميع المعلومات المتوفرة على صعيد الأهداف الاستراتيجية وما يتصل بها من المهام ومن النتائج المتوقعة.

الهدف الاستراتيجي الأول تعزيز مكونات الحركة

إن وجود مكونات تقوم بأدوار مكتملة وتعمل على المستوى الدولي بالإضافة إلى تأصل جذورها محلياً يمنح الحركة ميزة إضافية مقارنة بالأطراف الأخرى. إلا أن على الحركة أن تعزز بصورة خاصة قدرة الجمعيات الوطنية على مساعدة الأشخاص المستضعفين في بلدانها، إذا ما أرادت أن يكون تأثيرها أكبر وذلك عن طريق تنمية المهارات الإدارية وتطوير البرامج المناسبة وتنمية الهياكل القيادية والقدرة على الإدارة الحكيمة للاضطلاع بمسؤولياتها والامتثال للمبادئ الأساسية.

المهمة الأولى

وضع نهج للحركة يعنى ببناء قدرات الجمعيات الوطنية وتشجيع التخطيط المشترك وتعبئة الموارد وتقييم أنشطة التنمية والتعاون في منطقة معينة أو بلد محدد

النتائج المتوقعة

- الاتفاق على نهج مشترك وحيد للحركة يعنى ببناء القدرات وتحقيق التنمية التنظيمية بما في ذلك التركيز الخاص على تنمية العمل التطوعي وتطبيق هذا النهج.
- تخصيص المزيد من الموارد لعملية بناء القدرات وتعزيز صندوق بناء القدرات.
- تحديد المصطلحات المشتركة ومؤشرات الأداء الخاصة ببناء القدرات والتنمية التنظيمية والتخطيط ضمن الجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- تعزيز روح الانضباط والشعور بالالتزام لدى جميع المكونات الموجودة في بلد معين من أجل تحسين استخدام الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن والعمل معاً بطريقة منسقة وفعالة.

خلال عام ٢٠٠٦ والنصف الأول من عام ٢٠٠٧ قام الاتحاد الدولي، وفقاً لما تنص عليه استراتيجية الحركة ودعماً لجدول الأعمال العالمي، بتعزيز نهج "البناء المكثف للقدرات" مكيفاً إياه على نحو يتيح اتخاذ نهج أكثر استراتيجية في إطار "النموذج التشغيلي الجديد". وتضمن ذلك إعداد مسودة "إطار لتطوير الجمعيات الوطنية خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩"، وهي أداة متاحة لجميع مكونات الحركة المنخرطة في جهود بناء القدرات.

تشهد الجمعيات الوطنية تحسينات في مستوى التنسيق بين أعضاء الحركة. ومن بين ٦٣ جمعية وطنية ردت على استبيان التقييم الذاتي، تقدّر الأغلبية أو ٣٦ جمعية وطنية، أن مستوى التعاون في ازدياد، بينما تجد ٢٤ جمعية أنه لم يتغير وترى ثلاث جمعيات أن ثمة تدهوراً في التعاون.

إن استخدام مفهوم التحالفات التشغيلية في تنسيق إسهامات الجمعيات الوطنية العاملة على الصعيد الدولي مع إسهامات الجمعيات الوطنية المضيفة والاتحاد الدولي يدفع باتجاه إعداد أدوات عملية لدعم بناء القدرات لدى الجمعيات الوطنية. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى تزايد اهتمام ومشاركة الجمعيات الوطنية المساهمة في التحالفات التشغيلية.

ومن أجل تعزيز الفهم المشترك لتلك النهج والأدوات، نظمت أمانة الاتحاد الدولي دورات تدريبية لموظفي الجمعيات الوطنية والاتحاد مركزاً حول بناء القدرات المحلية، وذلك بغرض تعزيز القدرة على تطبيق النهج المشترك وتقوية شبكات الجمعيات الوطنية التي تواجه تحديات مماثلة. ومع ذلك، فإن نحو خمس الجمعيات الوطنية لا يزال يفترق إلى خطة للتأهب للكوارث، وإن كانت هذه النسبة قد انخفضت عن مستواها قبل عامين البالغ ٢٤ في المائة. كما أن شبكات فروع الجمعيات الوطنية أخذت في تحسين مستوى التغطية: انخفضت النسبة المئوية للجمعيات الوطنية التي لا تغطي بلدها بأكمله من ١٣ في المائة إلى ٧ في المائة.

وقد شاركت اللجنة الدولية في الاجتماعات السنوية التي يعقدها الاتحاد الدولي للمندوبين المعنيين بالتنمية التنظيمية بغرض مواصلة النهج إزاء بناء القدرات. وتتمثل إحدى النتائج المترتبة على إتباع نهج أكثر تكاملاً في تزايد الاهتمام بإيجاد سبل عملية لضمان قيام المشاركين من جميع المكونات المتواجدة في الميدان بالعمل الوثيق سوياً، على نحو يُفضّل أن يكون مندرجاً ضمن الهياكل القائمة.

هذا وتدعم اللجنة الدولية المبادرات مثل الشراكة الجديدة لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الإفريقية والمنح الإنسانية السليمة. ومن خلال نهجها القائم على "النفاذ الآمن" الذي تتبعه إزاء تطوير قدرات الجمعيات الوطنية على العمل في ظل النزاعات، تعزّز اللجنة الدولية أفضل الممارسات والتطبيقات التي يجري تكييفها وفق مختلف السياقات المحلية. وتركز اللجنة الدولية على دعم الجمعيات الوطنية في البلدان التي تواجه خطر النزاعات المسلحة؛ وقد كفل مثل هذا الدعم المقدم على سبيل المثال إلى الجمعيات الوطنية في لبنان نيجيريا ونيبال وسري لانكا قدرة هذه الجمعيات على الاستجابة الفعالة خلال حالات الطوارئ مؤخراً.

إن استراتيجية اللجنة الدولية المؤسسية للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠ توجّه بعثاتها نحو تطوير عملها بالشراكة مع الجمعيات الوطنية المستفيدة وتعزيز قدراتها على مواجهة الطوارئ. ويتم تنسيق عمل اللجنة الدولية في مجال بناء القدرات مع الاتحاد الدولي على مستوى المقر والميدان.

ويجري تنسيق دعم بناء القدرات المقدم إلى الجمعيات الوطنية المستفيدة في مجال إعادة الروابط العائلية في حالات الكوارث الطبيعية والنزاعات مع كل من الجمعية الوطنية المستفيدة والاتحاد الدولي بموجب 'استراتيجية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن إعادة الروابط العائلية'.

المهمة الثانية

التدريب المنهجي المنظم وتقاسم المعارف بين مسؤولي الصليب الأحمر والهلال الأحمر على كافة مستويات الحكم والإدارة حول مهمة الحركة وتاريخها وتنظيمها والمبادئ الأساسية والقانون الدولي الإنساني

النتائج المتوقعة

- يتميز مسؤولو الصليب الأحمر والهلال الأحمر في كافة المستويات بدراية واسعة بالمبادئ الأساسية وبمهمة الحركة وبالقانون الدولي الإنساني، كما يمتلكون المهارات في مجال الحكم والإدارة اللازمة لإدارة منظماتهم بفعالية ووفقاً للمبادئ الأساسية، وهم مستعدون لتقاسم هذه المعرفة.
- يملك المتطوعون - وخاص الشباب منهم - والمسؤولون والموظفون والمندوبون ممن يعملون داخل الحركة، شعوراً بالانتماء إلى حركة أوسع نطاقاً من الوحدة التنظيمية التي ينتمون إليها.
- تعرف جميع مكونات الحركة، على مستويي الحكم والإدارة، أحكام اتفاق أشبيلية وتفهمها وتحترمها.
- تتمتع جميع مكونات الحركة بوجود على شبكة الإنترنت ومواقعها على الشبكة مترابطة فيما بينها.

واصل الاتحاد الدولي واللجنة الدولية تنظيم دورات تنمية القدرات القيادية لدى الجمعيات الوطنية المصممة بغرض تعميق فهم المشاركين للمبادئ الأساسية والقانون الدولي الإنساني ولأدوارهم ومسؤولياتهم والتزاماتهم الدولية بوصفهم كبار قادة الجمعيات الوطنية. وتُكمل هذه الدورات الجهود ذات الصلة على الصعيدين الإقليمي والقطري. وخلال عام ٢٠٠٦ نظمت دورتان باللغة الإنجليزية، بينما شهد عام ٢٠٠٧ تنظيم دورة باللغة الفرنسية وأخرى باللغة الروسية خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأفادت الأصدقاء الواردة من المشاركين إيجاد فهم أفضل لعمل الاجتماعات الدستورية ودورهم كقادة للجمعيات الوطنية في إطار آليات التنسيق ضمن الحركة الدولية.

وفيما يتعلق بالعمل مع الشباب، تم إيلاء تركيز خاص على الاتصال وتشاطر المعرفة وإعداد البرامج على نحو يعزز مهمة الحركة والمبادئ الأساسية والقانون الدولي الإنساني بين صفوف المتطوعين الشباب.

وجدير بالذكر أن التقييم الذاتي أفاد أن ما يربو كثيراً على نصف المتطوعين والموظفين هم من النساء المفنقرات إلى فرص كافية للمشاركة في الحكم والإدارة.

ويناقش الاجتماع السنوي للمستشارين القانونيين للجمعيات الوطنية، الذي تنظمه اللجنة الدولية بالتعاون مع الاتحاد الدولي، المسائل المتصلة بالقانون الدولي الإنساني محل الاهتمام المشترك مع الجمعيات الوطنية. وتشارك اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في اجتماعات المجموعة الأوروبية للدعم القانوني كما يشارك، مع المستشارين القانونيين للجمعيات الوطنية، في ندوة القانون الدولي الإنساني التي تنعقد سنوياً في مدينة سان ريمو بإيطاليا.

ودعمت اللجنة الدولية أنشطة متصلة بنشر القانون الدولي الإنساني والحوار الذي تقيمه الجمعيات الوطنية مع حكوماتها بشأن تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني، كما شاركت في تنظيم أنشطة للجمعيات الوطنية يتم من خلالها الترويج لدراسة القانون الدولي الإنساني العرفي. وقد تم في المجموع تنظيم ٤٦ مناسبة في ٢٨ بلداً خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

وأنشأت اللجنة الدائمة موقعها على الإنترنت عام ٢٠٠٦ كما قامت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بتطوير وتجديد موقعيهما. ولا تزال الحاجة قائمة إلى مزيد من العمل بشأن الروابط بين المكونات.

وفيما يتعلق باتفاق أسيبيلية وتعزيز الفهم المشترك الأفضل له ولتدابيره التكميلية، انظر التقرير المنفصل المرفوع إلى هذه الدورة لمجلس المندوبين استناداً إلى القرار رقم ٨ لمجلس المندوبين عام ٢٠٠٥.

المهمة الثالثة

رصد نزاهة مكونات الحركة وحمايتها والتأكد من امتثالها للمبادئ الأساسية للحركة

النتائج المتوقعة

- تزداد مصداقية الحركة والثقة التي تحظى بها من قبل الأشخاص الذين تقوم بخدمتهم والمؤسسات التي تساندها من خلال تعزيز النزاهة والشفافية لدى جميع مكوناتها.
- في حين تتخذ كل من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي التدابير المناسبة للحفاظ على نزاهتهما وتدرج المؤسسات المبادئ الأساسية في التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ لكل العمليات الميدانية، تتبعان استراتيجيات مشتركة لضمان احترام الجمعيات الوطنية لشروط الاعتراف في كل الأوقات.
- يتم تحديث النظم الأساسية للجمعيات الوطنية.
- تكون كل الاتفاقات المبرمة بين مكونات الحركة والدول أو المؤسسات الدولية الحكومية أو غيرها من الأطراف الفاعلة مطابقة للمبادئ الأساسية.

يحلل الاتحاد الدولي، بالتشاور مع اللجنة الدولية، على أساس دوري كل المسائل المتعلقة بالنزاهة وحماية الكيان ويتخذ التدابير اللازمة بمفرده أو مع اللجنة الدولية - بما في ذلك الاستعراض عبر الأنداد - وفقاً للحالة. وقد شارك نائب رئيس اللجنة الدولية في اجتماعات الفريق المعني بالنزاهة والاستقامة المنبثق عن مجلس إدارة الاتحاد. وعلى الصعيد الميداني، تشاطر اللجنة الدولية الاتحاد الدولي المعلومات بشأن النزاهة والاستقامة وتتخذ التدابير اللازمة، على نحو منفرد أو مشترك، حسب الاقتضاء.

ووفقاً لتقرير التقييم الذاتي، فإنه لمن المثير للقلق البالغ أن نسبة الجمعيات الوطنية التي تواجه مشكلات تتعلق بالنزاهة والاستقامة تظل مرتفعة. وقد أفاد أكثر من ثلث الجمعيات الوطنية وقوع حالة واحدة على الأقل من هذا النوع خلال السنوات الثلاث الأخيرة. ويشير التقرير نفسه إلى أن ٧٠ في المائة من الجمعيات الوطنية اعتمدت آليات لرصد النزاهة والاستقامة، غير أن هذا المجال يظل بحاجة إلى مزيد من العناية.

ويتعين على كل الجمعيات الوطنية أن تنظر في نظمها الأساسية وفي النصوص القانونية ذات الصلة قبل حلول العام ٢٠١٠ وتعتمد، حيثما تدعو الحاجة، نصوصاً دستورية جديدة وموافقة "للتوجهات بشأن النظم الأساسية للجمعيات الوطنية". ووفقاً للتقرير [المنفصل] الصادر عن اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية، فإن ٣٧ جمعية وطنية أوفت بالتزاماتها بموجب هذا المقتضى، وكانت ٣٨ جمعية وطنية أخرى بصدد استعراض نظمها الأساسية، بينما تلقت ٣٨ جمعية وطنية تعليقات من اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية لكنها لم تستجب لها، ولم تقم ٥٨ جمعية وطنية بإبلاغ اللجنة المشتركة رسمياً بشروعها في عملية استعراض نظمها الأساسية.

انظر التقرير المنفصل للجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية (وثيقة مجلس المندوبين/٧/٧-٣)

يتعين على مكونات الحركة الامتثال للمبادئ الأساسية في علاقاتها وفي كل الاتفاقات الرسمية مع الدول والمؤسسات الحكومية الدولية وغيرها من الأجهزة الإنسانية وفقاً للقرار رقم ١٠ الصادر عن مجلس المندوبين عام ٢٠٠٣ (العناصر الدنيا الواجب إدراجها في الاتفاقات عن العمليات التي تبرم بين مكونات الحركة وشركائها في العمليات).

وفيما يتعلق بتطوير معايير الامتثال الدائم لشروط الاعتراف بالجمعيات الوطنية، سوف تواصل اللجنة الدولية مشاوراتها الداخلية والخارجية وفحصها للمسائل التاريخية ذات الصلة في هذا السياق.

الهدف الاستراتيجي الثاني

تحسين فعالية الحركة وتأثيرها عن طريق التعاون المتزايد والترابط

يتعين على الحركة أن تستجيب بسرعة ومرونة لاحتياجات هؤلاء الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية وحماية غير منحازتين. ومن أجل زيادة كفاءتها وفعاليتها، يجب تحسين التعاون الوظيفي بين مكوناتها والاستفادة من تكامل خصائصها. ويجب إعطاء الأولوية للتنسيق الفعال وتجاوز اختلاف ثقافات ومنهجيات العمليات في الجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي واللجنة الدولية. ويعني ذلك الاحترام المتبادل والمساندة والشعور بالهوية المشتركة.

وفي عالم يتميز بالتغيرات السريعة وحالات الطوارئ المعقدة، تحتاج مكونات الحركة إلى معلومات موثوقة عن الأوضاع الإنسانية الفعلية واتجاهات التنمية التي تؤثر في قدرتها على مساعدة الضحايا وأشد الأشخاص ضعفاً. وما نحتاجه هنا هو الاستخدام الأفضل للنظم والبيانات الموجودة بدلاً من خلق قدرات إضافية لرصد التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وتحليلها، وهو ما اعتادت الكثير من مكونات الحركة على القيام به.

المهمة الرابعة انظر التقرير المنفصل أعلاه، الصفحات ٦-٩

المهمة الخامسة

رصد الاتجاهات الخارجية وتحليل البيانات من المصادر ذات الصلة من أجل تسهيل السياسات المترابطة والطرق المتبعة في التعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك

النتائج المتوقعة

- تحسّن الفهم المشترك داخل الحركة للاتجاهات الخارجية وتأثيرها في العمل الإنساني؛
- تحسّن التخطيط الاستراتيجي داخل الجمعيات الوطنية وأجهزة الحركة الدستورية والذي يؤدي إلى تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات بشأن القضايا الإنسانية الرئيسية؛
- المزيد من التأثير في البرامج العالمية وتحسّن المساهمات في صنع القرار داخل المنتديات الخارجية، الأمر الذي يؤثر في نتائج العمل الإنساني.

تتيح المؤتمرات الإقليمية للاتحاد الدولي فرصاً لتشاطر الاتجاهات الخارجية وتحليلها. وعلى سبيل المثال، شهد مؤتمر جمعيات البلدان الأمريكية المعقود في الإكوادور، تحليلات موسعة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتصلة على وجه الخصوص بالفقر والإقصاء والتماسك الاجتماعي، والسياسات الاجتماعية والهجرة والعنف الحضري والاستضعاف في أمريكا اللاتينية.

واضطلعت لجنة الشباب التابعة للاتحاد الدولي بعملية مشاورة عالمية للشباب دامت سنتين كأساس للمزيد من تطوير السياسات. وأجرت لجنة الشباب، كجزء من هذه العملية، تحليلاً للاتجاهات الخارجية والبيانات المتعلقة بالشباب الواردة من ٩٢ جمعية وطنية.

وتجري بعثات اللجنة الدولية حواراً مع الجمعيات الوطنية المستفيدة عند وضع خططها السنوية التي تغطي، من بين أمور أخرى، تحليل السياق وما يترتب عليه من خيارات بالنسبة للتعاون التشغيلي.

ويقوم مديرو المؤسسات في جنيف دورياً بتحليل ومناقشة المسائل الاستراتيجية ضمن الحركة. كما يلتقي مديرو العمليات الإقليميون في اللجنة الدولية برؤساء مكاتب المناطق في الاتحاد الدولي لمناقشة طرق التنسيق المتبعة بشأن المسائل الفورية المتصلة بالعمليات والقضايا ذات النطاق الأوسع. كما شاركت اللجنة الدولية أيضاً في اجتماعات الاتحاد بشأن الشراكات.

وقامت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي سوياً، بالتعاون مع جمعيات الصليب الأحمر الأوروبية، بكفالة استجابة منسقة إزاء مبادرة الدفاع المدني الخاصة بالاتحاد الأوروبي فيما يتعلق باستخدام الأصول العسكرية، وكذلك إزاء نهج الأركان الثلاثة الذي تتبعه الأمم المتحدة نحو مجتمع العمل الإنساني، وهو النهج الذي يقر بحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر كطرف مختلف عن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

المهمة السادسة

تحسين مواجهة الحركة للطوارئ وتنسيقها

النتائج المتوقعة

- وصول مكونات الحركة إلى المزيد من الأشخاص المستضعفين عن طريق عملها المنسق في حالات الطوارئ، بما في ذلك حالات الطوارئ الصحية
- تحسين نوعية المساعدة الإنسانية التي تقدمها مكونات الحركة في حالات الطوارئ من خلال الاستخدام الموحد والمنتظم للمعايير
- كسب مكونات الحركة ثقة المستفيدين والشركاء وتفضيلهم لها كشريكة في تسليم المساعدات الإنسانية
- استخدام عمليات الطوارئ استخداماً فعالاً من أجل تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية

في إطار استراتيجية ترمي إلى إكساب الجمعيات الوطنية الثقة والتفضيل كشركاء في العمل الإنساني، أبرم الاتحاد الدولي اتفاقات رسمية مع عدد من المنظمات مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما أبرمت اتفاقات أيضاً مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية. كما شمل العمل المتواصل نحو إنشاء أطر للتعاون التفاوض على توقيع مذكرة تفاهم مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تحدّد مسؤوليات الاتحاد الدولي فيما يتعلق بأنشطة الإيواء الطارئ.

واللجنة الدولية كذلك اتفاقات أطر مع برنامج الأغذية العالمي واتفاقات نموذجية مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وخطابات تفاهم مع وكالات أخرى للأمم المتحدة ترمي إلى إعداد معايير على صعيد الحركة ككل لإدارة العلاقات مع الأطراف الإنسانية الأخرى.

هذا وشكلت أدوات إدارة الكوارث التي تم تطويرها على مدى السنوات العديدة الأخيرة - نظام عمليات إدارة الكوارث ووحدات مواجهة الطوارئ وفرق الحصر والتنسيق الميدانية وعلى وجه الخصوص الفرق الإقليمية لمواجهة الكوارث - حجر زاوية لمواجهة الكوارث من قِبَل الاتحاد الدولي، وتنتظر جميع مكونات الحركة إلى تلك الأدوات بوصفها جزءاً من بنية تحتية رئيسية مشتركة.

وطورت اللجنة الدولية برامج مترابطة ومعززة تسهم بواسطتها في تيسير الدورات المتصلة بوحدات مواجهة الطوارئ وبرواد فرق تلك الوحدات وبفرق الحصر والتنسيق الميدانية، وذلك بغية كفاءة الوعي بين صفوف جميع المكونات باستتباع العمل في سياق النزاعات.

وتقوم الجمعيات الوطنية بمواءمة نظمها إدارتها تنظيمها مع تلك القائمة في اللجنة الدولية وفي الاتحاد الدولي. وتخرط ٧١ في المائة من الجمعيات الوطنية التي ردت على استبيان التقييم الذاتي (٥٩ جمعية) في عملية المواءمة بنشاط.

تتمثل أداتان جديدتان في دليل الحركة بشأن حصر حالات الطوارئ ودليل الحركة بشأن برامج التحويلات النقدية. ويستهل الاتحاد الدولي تحالفاً عالمياً بشأن الحد من مخاطر الكوارث يأتي مكملاً لمواجهة الحركة للطوارئ. وفي ظل بيئة متغيرة وتحديات جديدة، فإن هذا العمل يمثل جزءاً من الجهد الدائم الرامي إلى تحسين القدرة على الفعل من جانب جميع المكونات، كما يتم تعزيز هذا العمل بواسطة النموذج التشغيلي الجديد وجدول الأعمال العالمي للاتحاد الدولي اللذين يدفعان الجمعيات الوطنية نحو الاضطلاع بدورها المركزي كأطراف فاعلة في حد ذاتها وبوصفها الوحدات التشغيلية الأساسية للاتحاد الدولي. وقد بُذلت جهود بغية بناء قدرات الجمعيات الوطنية على مواجهة الطوارئ. ومن بين ٤٤ جمعية وطنية ردت على استبيان التقييم الذاتي، أقرت ٨٦ في المائة منها بحدوث زيادة في قدراتها في أعقاب عملية طوارئ.

تضع الجمعيات الوطنية مسألة تحسين فعالية الحركة وكفاءتها في مرتبة متقدمة على جدول أعمالها. ومن بين ٦٧ جمعية وطنية ردت على استبيان التقييم الذاتي، أقرت ٦٨ في المائة منها بأن هذه المسألة تُعد أحد أهم أهدافها. وعلى حين تحسّنت آليات التنسيق بوجه عام، فقد استمر رصد حالات لجمعيات وطنية تعمل على الصعيد الدولي دون تنسيق مع الجمعيات الوطنية المستفيدة.

وإذ طلب من الجمعيات الوطنية تقييم مستوى التنسيق ضمن الحركة في مواجهة الطوارئ، أفادت ١٤ جمعية وطنية من بين ٤١ جمعية ردت على استبيان التقييم الذاتي عن ارتفاع مستوى هذا التنسيق بينما اعتبرته ١٣ جمعية متوسطاً ورأت جمعيتين أنه ضعيف. ولم تشعر الجمعيات الوطنية الإحدى عشرة الأخرى بأن ثمة حاجة إلى هذا التنسيق بالنظر إلى حجم وطبيعة حالة الطوارئ.

وتولي الاستراتيجية المؤسسية للجنة الدولية للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠ الأولوية لتطوير قدرتها على العمل في ظل شراكات مع الجمعيات الوطنية المستفيدة إلى جانب تطوير قدرات مواجهة الطوارئ لدى تلك الجمعيات. ويعد هذا إقراراً بفعالية مثل تلك الشراكات في تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والاضطرابات الداخلية. وتقدر اللجنة الدولية أن أكثر من ٣٠ في المائة من أنشطتها الميدانية تتم بالتعاون مع الجمعيات الوطنية المستفيدة.

المهمة السابعة

تشجيع التعلم من التجربة من خلال التقييم المنظم للأنشطة الوطنية والدولية ومن خلال نظام لتقاسم المعرفة و"أفضل الممارسات" داخل الحركة

النتائج المتوقعة

- تحسّن الأداء عن طريق التعلم المستمر.
- تحسّن مستوى الشفافية وتحمل المسؤولية.

تواصل التقييم الذاتي من قبل الجمعيات الوطنية. ودُعيت ٥٦ جمعية وطنية - نحو ثلث الأعضاء- إلى المشاركة خلال عام ٢٠٠٦. ويتم تشاطر نتائج هذه العملية مع الهيئة العامة للاتحاد.

كما جمع الاتحاد الدولي وحلل المعلومات المتعلقة بشبكات متنوعة للجمعيات الوطنية بغرض العمل على إنجاز تصنيف ووصف أوضح للشبكات النشطة على نحو يشكل أساساً لتعزيز مثل هذا التعاون ولتطوير أساليب لدعم الشبكات.

وحيثما أجرت اللجنة الدولية تقييماً أو استعراضاً للمساعدات المقدّمة، فقد أحيط الشركاء ضمن الحركة بما تم التوصل إليه من نتائج رئيسية.

وتم إثبات نهج مشترك على مستوى الحركة ككل في إعداد 'استراتيجية إعادة الروابط العائلية' لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٨. وتستند الاستراتيجية، المرفوعة إلى مجلس المندوبين عام ٢٠٠٧ لاعتمادها، إلى أفضل الممارسات ونقاط القوة والمعارف المتوفرة لدى خدمات البحث عن المفقودين في الجمعيات الوطنية وفي اللجنة الدولية، وهي تطبّق على جميع مكونات الحركة.

وأعدت اللجنة الدولية بالشراكة مع عدد من الجمعيات الوطنية مشروعاً حظي باهتمام خاص وأصدر مبادئ توجيهية للجمعيات الوطنية العاملة في أماكن الاحتجاز.

الهدف الاستراتيجي الثالث

تحسين صورة الحركة وتواجد مكوناتها وعلاقتها مع الحكومات والشركاء الخارجيين

هناك أهمية حيوية لتعاون الحركة مع كل الأطراف العاملة المهمة من أجل تحسين تلبية احتياجات الأشخاص المستضعفين الذين يتركز عملها على مساعدتهم، في الوقت الذي تقوم فيه بتحسين وضعها وصورتها في المجال الإنساني. ويكمن دورها الخاص في الحفاظ على عمل إنساني مستقل وعلى القيم الإنسانية في جميع الأوقات. أما قدرة الحركة على تقديم صورة متماسكة من خلال أهدافها وأعمالها فتتعلق أولاً وقبل كل شيء بحسن سير العمل الداخلي. وبقدر ما يسود الانسجام داخل الحركة نفسها، يمكن تقديم صورة قوية عن الحركة إلى الأطراف الأخرى.

المهمة الثامنة

التعريف بالأعمال التي يقوم بها الصليب الأحمر والهلال الأحمر بطرق فعالة ومؤثرة والدفاع بثبات عن القضايا الإنسانية ذات الاهتمام المشترك

النتائج المتوقعة

- النظر إلى الحركة ككل وإلى مختلف مكوناتها باعتبارها الهيئة الإنسانية الأولى بالنسبة إلى الأنشطة والتأثير على السياسات الإنسانية.
- إبراز صورة موحدة للصليب الأحمر والهلال الأحمر أمام الناس عامة مع الاحتفاظ، بالنسبة إلى فئات معينة من الجمهور، بالهويات المميزة لكل من مكونات الحركة.
- اعتماد الحركة مواقف مشتركة واضحة ومترابطة حول المسائل الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي والشركاء الخارجيون.
- اعتماد الحركة استراتيجيات دفاع واضحة، بما فيها تحديد الأولويات.
- التعبير عن أولويات الحركة في النقاش الدولي الإنساني الجاري حالياً.

تحقق الجمعيات الوطنية تقدماً فيما يتعلق بالدفاع عن المبادئ والقيم بين صفوف كبار صنّاع القرار في مختلف المجتمعات: تتوفر لدى ٧٥ في المائة من الجمعيات الوطنية برامج متصلة بالدفاع - وإن كان هناك تفاوتاً إقليمياً كبيراً. وتوجد مثل هذه البرامج لدى كل الجمعيات الوطنية الإفريقية، بينما تشغل المناطق الأخرى مرتبة متأخرة في هذا المجال. ومن بين ٦٣ جمعية وطنية ردت على استبيان التقييم الذاتي، ترى ٦٠ في المائة منها أنها تبذل جهوداً قوية لتعزيز موقعها وإبراز صورتها كمنظمة إنسانية؛ وتصف بقية الجمعيات الوطنية هذه الجهود بأنها متوسطة.

نقّدت اللجنة الدولية والكثير من الجمعيات الوطنية استراتيجية الحركة بشأن الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، والتي تشمل مجالات مساعدة الضحايا والعمل الوقائي المتصل بالألغام والترويج للصكوك القانونية ذات الصلة. واضطلع عدد من الجمعيات الوطنية بدور نشط في شحذ الوعي العام بشأن الشواغل الإنسانية المتعلقة بالذخائر العنقودية، الأمر الذي شجع حكوماتها على النظر في السياسات الوطنية المتعلقة بالذخائر العنقودية والقواعد الدولية القائمة بهذا الصدد.

بعد مشاورات موسعة مع خبراء الجمعيات الوطنية، نشرت اللجنة الدولية دليلاً بشأن المراجعة القانونية للأسلحة ووسائل وأساليب القتال الجديدة. وعُقدت سلسلة من حلقات العمل الإقليمية بشأن هذا الموضوع.

جرى تنفيذ برنامج 'استكشاف القانون الإنساني' التعليمي، الذي كان قد استُهل عام ٢٠٠١، في ٦٩ بلداً عبر أنحاء العالم. وتم تجربة البرنامج في الفصول الدراسية في خمسين بلداً عام ٢٠٠٦.

هذا وقام الاتحاد الدولي للجنة الدولية بالتنسيق فيما بينهما بشأن جميع المسائل محل الاهتمام المشترك المتعلقة بالإعلام والاتصال. ويتمثل أحد أمثلة هذا التعاون في المواد الإعلامية المتعلقة بالشارة، والتي تركز على دور وأهمية الشارات الثلاث جميعاً تحت عنوان 'شارات ثلاث، حركة واحدة، خدمة إنسانية'. وقد تم تشاطر هذه المواد مع كل الجمعيات الوطنية منتصف عام ٢٠٠٧.

وفي العمليات الدولية المتعلقة بالنزاعات، تم وضع إطار إعلامي يكفل توافر المعلومات وتكاملها بين جميع المكونات.

المهمة التاسعة

تحليل دور الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة لحكوماتها وعلاقات الحركة مع الأطراف المعنية السياسية والعسكرية. تثبيت آليات مناسبة للتشاور والتنسيق داخل الحركة

انظر التقارير المنفصلة والخاصة التي تم إعدادها حول هذه المسألة المرفوعة إلى مجلس المندوبين وإلى المؤتمر الدولي الثلاثين.

المهمة العاشرة

تعزيز علاقة مكونات الحركة مع القطاع الخاص

النتائج المتوقعة

- سوف تزيد الحركة من حوارها مع القطاع الخاص من أجل التوعية بأهمية الدور الذي تلعبه في المجتمعات المحلية التي تكون له مصالح تجارية فيها. وسوف تشجع مكونات الحركة القطاع الخاص على المشاركة في تحسين مستوى معيشة الأشخاص المستضعفين في هذه المجتمعات المحلية.
- إن إرساء معايير أخلاقية واضحة لجمع التبرعات من الشركات ومعها سوف يساعد الحركة على اختيار أفضل الشركاء من القطاع الخاص وتقديم التوجيهات بشأن ملائمة المساعدات غير الملتزمة ويساعد على فهم دور جميع الأطراف المعنية ومسؤولياتها بصورة أفضل.

واصل الاتحاد الدولي الحوار مع الشركات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بغرض التأثير في سلوكها وإقناعها بدعم أنشطة الجمعيات الوطنية أو الاتحاد الدولي. ويجب أن يظل مثل هذا الحوار جزءاً من أنشطة جمع التبرعات والعلاقات العامة التي تضطلع بها الأمانات في الميدان. بيد أن الجمعيات الوطنية التي ردت على استبيان التقييم الذاتي رأت أن مستوى التعاون مع القطاع الخاص منخفض: قدرته ٢٩ جمعية وطنية بأنه متوسط، و١٧ جمعية بأنه ضعيف، و١٧ جمعية فقط بأنه مرتفع.

ومن خلال عدد من الآليات، يدعم الاتحاد الدولي الجمعيات الوطنية ويرشدها في جهودها الرامية إلى الحصول على تبرعات من المصادر الدولية. كما ترمي الاتفاقات الرسمية مع الأطراف الدولية (انظر المهمة السادسة) إلى توفير المساندة التي قد تحتاج إليها الجمعيات الوطنية حينما تخاطب مثل هذه الأطراف المانحة، وذلك عن طريق إيجاد إطار للتعاون المحتمل.

وبغرض كفالة إمام مؤسسات الأعمال العاملة في أوضاع تشهد نزاعات مسلحة بحقوقها والتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، أصدرت اللجنة الدولية عام ٢٠٠٦ 'قطاع الأعمال والقانون الدولي الإنساني'. ويتمثل الجمهور الأساسي المستهدف بهذا الإصدار في مديري المشاريع داخل البلاد ومسؤولي الأمن في الشركات، لكنه يُعد أيضاً أداة مرجعية للشركات المالية والتجارية وشركات التأمين التي تعمل على نحو غير مباشر في مناطق النزاعات من خلال عملائها أو مورديها.

وأصدرت اللجنة الدولية دراسة شاملة عن 'المسائل التشغيلية والتجارية وسائر المسائل غير التشغيلية التي تعنى باستخدام الشارة' تتضمن توصيات بشأن الاستخدام التشغيلي والتجاري وغير التشغيلي للشارة من قِبل سلطات الدولة واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية وسائر الأطراف. وتوفر الدراسة أيضاً توصيات بشأن منع ووقف إساءة استخدام الشارة كما تجمع أفضل الممارسات المتعلقة بالحملات المتصلة بالشارة.

انظر الوثيقة المنفصلة حول دراسة المسائل التشغيلية والتجارية وسائر المسائل غير التشغيلية التي تعنى باستخدام الشارات (وثيقة مجلس المندوبين/٧/٢-٧)

ويشير تقرير التقييم الذاتي للجمعيات الوطنية إلى أن بلداً واحداً من كل خمسة بلدان يحتاج إلى اعتماد قوانين بشأن الشارة، وأن أكثر من ربع البلدان ينبغي أن يكفل إنفاذ القوانين القائمة، كما يتوقع أن تتخذ الجمعيات الوطنية في أغلب البلدان تدابير هامة للتوعية بالقضايا المتصلة بالشارة.

مشروع قرار

استراتيجية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

إن مجلس المندوبين عام ٢٠٠٧،

إن يذكّر بالقرار رقم ٦ الصادر عن مجلس المندوبين عام ٢٠٠٥ الذي اعتمد الاستراتيجية المحدثة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، معززاً الاقتناع بأن الحركة تكون أقوى بتوثيق عرى التعاون الرامي إلى القيام بعمل إنساني فعال في جميع أنحاء العالم،

إن يأخذ علماً مع التقدير بالتقرير الموحد الذي قدمته اللجنة الدائمة واللجنة الدولية والاتحاد الدولي، وعلى وجه الخصوص بالعمل الاستهلاكي الذي اضطلعت به اللجنة الدائمة بشأن تحسين فاعلية وفعالية اجتماعات الحركة من أجل "تعزيز الحوار والمشاورات ضمن الحركة عن طريق استخدام أفضل للمنتديات القائمة وتحسين تنسيق برامج الاجتماعات الدستورية وغيرها من الاجتماعات" كما جاء في المهمة الرابعة الواردة في الاستراتيجية،

إن يرحّب بالدراسة بشأن "المسائل التشغيلية والتجارية وسائر المسائل غير التشغيلية التي تعنى باستخدام الشارات" ("الدراسة") التي أعدتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر،

إن يؤكد مجدداً سريان القواعد القائمة التي تحكم استخدام الشارات، ولاسيما القواعد الواردة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية ولائحة استخدام الشارة بواسطة الجمعيات الوطنية لعام ١٩٩١^٢، مشدداً على الأهمية الحيوية لاحترام هذه القواعد من أجل كفالة القيمة الحمائية للشارات، والقدرة على الوصول إلى الأشخاص المحتاجين للحماية والمساعدة، وتعزيز هوية الحركة كطرف إنساني محايد ومستقل،

إن يرحّب كذلك بتقرير اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية (اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية)، مؤكداً أن اعتماد أساس قانوني قوي يمثل عنصراً بالغ الأهمية يتيح للجمعيات الوطنية أداء المهام المنوطة بها بكفاءة وعلى نحو يمثل للمبادئ الأساسية،

إن يقر بوثاقة الصلة والأهمية المستمرة لاستراتيجية الحركة،

وإن يضع في اعتباره الحاجة إلى التحليل المتواصل لكيفية قيام مكونات الحركة بتحسين عملها الفردي والجماعي في مواجهة السياقات المتغيرة والتحديات الجديدة،

١- **يحث** جميع مكونات الحركة على مواصلة، وإن أمكن زيادة، جهودها الرامية إلى تنفيذ المهام العشر لاستراتيجية الحركة وتقديم تقرير بشأن ما حققته من إنجازات إلى اللجنة الدائمة عن طريق الاتحاد الدولي، ومتى كان ذلك ملائماً عن طريق اللجنة الدولية، بما يتيح رفع تقرير محدث إلى مجلس المندوبين عام ٢٠٠٩؛

٢- **يدعو** الاتحاد الدولي واللجنة الدولية واللجنة الدائمة إلى مواصلة رصد تنفيذ الاستراتيجية، مع إيلاء تركيز أكبر للتقدم القابل للقياس الذي أحرزته الجمعيات الوطنية، ورفع تقرير موحد بشأن التنفيذ إلى مجلس المندوبين عام ٢٠٠٩ إلى جانب التوصيات ذات الصلة وفقاً للضرورة؛

² لائحة اعتمدها المؤتمر الدولي العشرون (فيينا، عام ١٩٦٥) وعدلها مجلس المندوبين (بودابست، عام ١٩٩١)

بشأن المهمة الثالثة

"رصد نزاهة مكونات الحركة وحمايتها والتأكد من امتثالها للمبادئ الأساسية للحركة"،

٣- يبحث كل الجمعيات الوطنية، وفقاً للمطلوب في المهمة الثالثة من استراتيجية الحركة، على أن تنتظر في نظمها الأساسية وفي النصوص القانونية ذات الصلة قبل حلول العام ٢٠١٠ وتحديثها وفقاً "للتوجيهات بشأن النظم الأساسية للجمعيات الوطنية" وللقرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات الدولية؛

بشأن المهمة الرابعة

"تعزيز الحوار والمشاورات داخل الحركة عن طريق الاستخدام الأفضل للمنتديات القائمة وتحسين تنسيق برامج الاجتماعات الدستورية وغيرها من الاجتماعات"،

٤- يدعو الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي واللجنة الدائمة، عند اشتراكها في تنظيم الاجتماعات الدولية ضمن الحركة، إلى مراعاة التوصيات المقدمة من اللجنة الدائمة بشأن ما يلي:

- زيادة فعالية الاجتماعات وتحسين التفاعل والاستمرارية بين مختلف الاجتماعات الدستورية وغير الدستورية ضمن الحركة
- تقوية انخراط الجمعيات الوطنية في عمليات إعداد اجتماعات الحركة وفي المناقشات الجارية خلالها وفي متابعتها؛

٥- يطلب من اللجنة الدائمة أن تواصل عملها بشأن المهمة الرابعة، بما في ذلك صياغة التوصيات الإضافية التي قد تراها ملائمة؛

بشأن المهمة العاشرة

"تعزيز علاقة مكونات الحركة مع القطاع الخاص"،

٦- يدعو مكونات الحركة إلى استخدام توصيات "الدراسة" من أجل تعزيز تنفيذ القواعد التي تحكم استخدام الشارات وتزويد اللجنة الدولية بتعليقاتها على مضمون "الدراسة" واستخدامها؛

٧- يطلب من اللجنة الدولية مواصلة عملها في "الدراسة"، مع مراعاة التعليقات التي تتلقاها من مكونات الحركة، وتوسيع مشاوراتها مع الدول، وإبلاغ مجلس المندوبين بالتقدم المحرز.

ملحق

ANNEX

للمناقشة فقط: شكل جديد محتمل

مجلس المندوبين عام ٢٠٠٧

قرارات بشأن استراتيجية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

١- الخلفية

اعتمد مجلس المندوبين عام ٢٠٠٥ الاستراتيجية المحدثة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، معززاً الاقتناع بأن الحركة تكون أقوى من خلال توثيق عرى التعاون الرامي إلى القيام بعمل إنساني فعال في جميع أنحاء العالم.

أكد مجلس المندوبين عام ٢٠٠٧ وثيقة الصلة والأهمية المستمرة لاستراتيجية الحركة.

التقرير الموحد عن التنفيذ الصادر عن اللجنة الدائمة واللجنة الدولية والاتحاد الدولي، والذي يلخص التقدم المحرز من قبل جميع المكونات في تنفيذ الاستراتيجية؛

الدراسة الشاملة التي أجرتها اللجنة الدولية بشأن "المسائل التشغيلية والتجارية وسائر المسائل غير التشغيلية التي تعنى باستخدام الشارات"، والتي تم الاضطلاع بها من خلال مشاورات واسعة مع الجمعيات الوطنية؛

تقرير اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية عن التقدم المحرز بشأن نظر الجمعيات الوطنية في نظمها الأساسية قبل حلول الأجل الزمني المتفق عليه وهو عام ٢٠١٠؛

تقرير اللجنة الدائمة عن العمل الأولي الجاري بشأن تحسين فاعلية وفعالية اجتماعات الحركة من أجل "تعزيز الحوار والمشاورات ضمن الحركة عن طريق استخدام أفضل للمنتديات القائمة وتحسين تنسيق برامج الاجتماعات الدستورية وغيرها من الاجتماعات" كما جاء في المهمة الرابعة من استراتيجية الحركة.

٢- القرارات

١-٢ يُطلب من جميع مكونات الحركة تحليل أفضل سبل تحسين عملها الفردي والجماعي في مواجهة السياقات المتغيرة والتحديات الجديدة؛

٢-٢ تُحث جميع مكونات الحركة على مواصلة، وإن أمكن زيادة، جهودها الرامية إلى تنفيذ المهام العشر لاستراتيجية الحركة وتقديم تقرير بشأن ما حققته من إنجازات إلى اللجنة الدائمة عن طريق الاتحاد الدولي، ومتى كان ذلك ملائماً عن طريق اللجنة الدولية؛

٣-٢ يُطلب من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية واللجنة الدائمة رصد تنفيذ الاستراتيجية، مع التركيز على التقدم القابل للقياس الذي أحرزته على وجه الخصوص الجمعيات الوطنية بشأن

المهام العشر، ورفع تقرير موحد بشأن التنفيذ إلى مجلس المندوبين عام ٢٠٠٩ إلى جانب التوصيات ذات الصلة وفقاً للضرورة؛

٤-٢ تُحث الجمعيات الوطنية على أن تنتظر في نظمها الأساسية وفي النصوص القانونية ذات الصلة وتحديثها، وأن تعمل مع اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية على كفاءة توافقها مع "التوجيهات بشأن النظم الأساسية للجمعيات الوطنية" ومع القرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات الدولية؛

٥-٢ يُطلب من الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي واللجنة الدائمة، عند اشتراكها في تنظيم الاجتماعات الدولية ضمن الحركة، مراعاة التوصيات المقدمة من اللجنة الدائمة بشأن ما يلي:

- زيادة فعالية الاجتماعات وتحسين التفاعل والاستمرارية بين مختلف الاجتماعات الدستورية وغير الدستورية ضمن الحركة
- كفاءة مشاركة أوسع للجمعيات الوطنية في إعداد ومتابعة مثل هذه الاجتماعات؛

٦-٢ يُطلب من اللجنة الدائمة المقبلة أن تواصل العمل بشأن المهمة الرابعة بالطريقة التي تراها ملائمة وأن تتشاور، حسبما تراه مناسباً، مع الجمعيات الوطنية في هذا الصدد؛

٧-٢ يُطلب من جميع مكونات الحركة أن تستخدم توصيات "الدراسة" فيما يتعلق بتعزيز وتنفيذ القواعد التي تحكم استخدام الشارات وأن تزود اللجنة الدولية بالتعليقات بشأن خبراتها مع "الدراسة"؛

٨-٢ يُطلب من اللجنة الدولية مواصلة عملها في "الدراسة"، مع مراعاة التعليقات التي تتلقاها من بقية مكونات الحركة، وأن تشمل مشاوراتها الدول. ويُطلب رفع تقرير بالتقدم المحرز إلى مجلس المندوبين المقبل.

٣- المتابعة

١-٣ تُقدم الجمعيات الوطنية والمكونات الأخرى تقارير عن تنفيذها لهذه القرارات إلى الجهة المسؤولة، والتي يتعين عليها إصدار توجيهات ومهل زمنية بخصوص التقرير:

القراران ١-٢ و ٢-٢:	اللجنة الدائمة
القرار ٣-٢:	الاتحاد الدولي
القرار ٤-٢:	اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية
القرار ٥-٢:	اللجنة الدائمة
القرار ٦-٢:	مجلس المندوبين عام ٢٠٠٩
القراران ٧-٢ و ٨-٢:	اللجنة الدولية